مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN: 1071-2335/ E-ISSN: 2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 10، عدد رقم: 04، ديسمبر 2021، صص: 193 - 212

تاريخ الاستلام (2021/07/29) تاريخ القبول (2021/10/08) تاريخ النشر (2021/12/30)

جدل النحاة البصريين والكوفيين في نواصب الفعل المضارع

The Controversy/Dialectic of the Basrans and the Kufians Grammarians in the Present Tense Accusative Verbs

إبراهيم فواتيح عبد الرحيم
جامعة أحمد بن يحي الونشريسي ـ تيسمسيلت (الجزائر)،
fouatihaderrahim@gmail.com

ملخص:

لقد جعل بعض النحويين من المسائل النحوية حقلا خصبا لتدارس النحو العربي، ومنهم الكوفيون، الذين وجدوا في دروس سابقيهم مسرحا للتباري والتنافس مع مَنْ اكتشف علم النحو وهم البصريون، فراحوا يستحضرون ما استطاعوا تأويله واستخلاصه من مسائل نحوية، لكن بشكل يخالف المسار الأوّل الّذي انتهجه البصريون، المهمّ ألّا يقولوا مثلما قال أهل الدراية بالنحو الأوائل، فوقعوا في بعض المغالطات النحوية الّتي ينبغي توضيحها والوقوف عندها، لتصحيحها وتصويب قواعدها، ومن بين هذه المغالطات ما تعلّق بإعراب الفعل المضارع المنصوب، فكان لهذه المغالطات توجيهه مخالف للدرس النحوي الصحيح، الأمر الّذي يجعل الدارس للنحو العربي في حيرة بين الخطأ والصواب، وما هي الوجهة الصحيحة الّتي ينبغي اتّباعها.

الكلمات المفتاحية: النحو؛ البصرة؛ الكوفة؛ التوضيح؛ التنافس؛ المغالطات؛ النواصب.

Summary:

Some grammarians have made grammatical issues a fertile field for the study of Arabic grammar, including the Kufians, who found in the lessons of their predecessors a scene of rivalry and competition with

المؤلف المرسل: إبراهيم فواتيح عبد الرحيم الإيميل: fouatihaderrahim@gmail.com

those who discovered the science of grammar, namely the Basrans. So, they began to evoke what they could interpret and extract from grammatical issues, but in a way that contradicts the first path followed/taken by the Basrans. The important thing is that they do not say as the pioneers of knowledge in the early grammar had said, so they fell into some grammatical fallacies that should be clarified and stand at, in order to correct them and rectify their rules, and among these fallacies are those related to the inflection of the accusative present tense verb. These fallacies were directed contrary to the correct grammatical lesson, which makes the student of the Arabic grammar confused between right and wrong, and what right direction he is to follow.

Keywords: Grammar; Bassorah; Koufa; clarification; rivalry; fallacies; accusative.

تمهيد:

يعدّ الفعل المضارع من أهمّ أركان الجملة الفعلية في الكلام العربي، وله دلالات عدّة يستمدّ منها الباحث معظم المعاني والتعابير الموحية بتلك الدلالات الخصبة، وهذا لا يتأتى إلا بوجود أدوات فاعلة بقوّة واستحقاق، لتتمّ عملية التكامل والتباين بين أجزاء الجملة من أداة وفعل بأزمنته، والفاعل بأنواعه، ومكملات الجملة الفعلية، وإذا تحرّينا هذا التركيب المتمازج سنجد للأداة فاعلية قويّة في التوجيه والتوضيح والتأثير أيضا في المتلقي والخطاب ككلّ.

إذن فللأداة فاعلية قويّة في تحديد المعنى وتوجيهه في الخطاب، هذا الخطاب يتألّف من مكوّنات وعناصر تكاملية، تصطبغ بجمل فعلية لها الدور الأساس في فاعلية الزمن بين الماضي والحاضر والمستقبل، وما يميّز الزمن الحاضر هو الفعل المضارع، الّذي له دلالات زمنية بين الحالية والمستقبلية، ولتحديد حالته الإعرابية نجد حالتين، بين الإعراب والبناء، فيكون معربا كما يكون مبنيا، وإعرابه يكون في حالات ثلاث، رفع ونصب وجزم، يُرفَعُ مثله مثل المبتدأ لأنّه جاء أوّلاً، أما إذا دخل عليه ناصب أو جازم فيُنْصَبُ أو يُجزَمُ، مثله مثل المبتدأ إذا سبقه ناسخ أو أحد الحروف المشبّهة بالفعل، أو حرف جرّ فيصبح معمولا لذلك الناسخ أو الناصب أو الجار.

وما يهمّنا في هذا المقام هو نواصب الفعل المضارع، وأهمّ الاختلافات عنها وحولها، بحيث نجد البصريين وجمهور العلماء من قبل قد حدّدوا أدوات معيّنة لنصب الفعل المضارع دون خلاف، وحدّدوا لكلّ أداة وظائف معيّنة تفي بالغرض، وحسب المقتضى والسياق، وهذه الأدوات الّتي حدّدوها تنحصر في أربع أدوات هي: (أنْ) واعتبروها أمَّ باب النواصب، و(كيْ) وهي أداة تجتمع فيها أحكام (أنْ)، و(لنْ النافية)، و(إذَنْ).

فهي أدوات أربع تنفرد عنها (أنْ) بالإظهار والإضمار، فتُضْمَرُ بعد لام التعليل ولام الجحود وحتى الجارّة، و(أوْ العاطفة) وفاء السببية، وواو المعية.

لكن بعض النحاة رأوا في هذا التقسيم والتحديد اختلالا وعدم تناغم مع السياق، فراحوا يبتدعون أحكاما ويختلقون أدوات جديدة للنصب غير الّتي سبق ذكرها، وقالوا بأنّ تلك الأدوات الّتي تُضمَرُ بعدها أنْ قالوا بأنّها هي نواصب في حدّ ذاتها، الأمر الّذي أحدث مغالطات في الدرس النحوي.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة نصب الفعل المضارع، ومعرفة أهمّ النواصب للفعل المضارع الحقيقية بدون مزايدات في الإعراب، ومحاولة ردّ مزاعم مدّعي نصب الفعل المضارع بأدوات عشر بدل الأربع بدون تمحيص أوتثبّت في حقيقة نصبه، وعدم فرض حروف جارّة أو عاطفة على أنّها أدوات نصب، وتقديمها على أنّها هي نواصب أيضا، وإشراكهما مع أنْ وأخواتها.

وتبدو أهميّة هذا الموضوع في إمكانية إعادة النّظر في بعض ما كتبه الكوفيون في النحو العربي، وذلك بقراءة فاحصة متأنّية، وهو أمر ضروري، وقد اتبعنا في هذا البحث منهجا استقرائيا وصفيا لمناسبة الموضوع.

1- حقيقة نواصب الفعل المضارع عند جمهور العلماء:

تتّصف أنْ بأنّها تنصب الفعل المضارع ظاهرة ومضمرة وإضمارها جائز وواجب.

1-1: يجوز إضمار أنْ وإظهارها في موضعين:

أ- يجوز إضمار أنْ إذا سبقتها لام التعليل الجارّة ولا يفصلها عن المضارع فاصل مثل في قوله تعالى: {وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النَّحْل: 44] وقوله تعالى: {إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ} [الْفَتْح: 1، 2]، ومثل قوله تَعَالَى: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً} [الْقَصَص: 8]، لبيان العاقبة، بحيث تزيد في تقوية المعنى عندما تكون مزيدة فيصبح لا عمل لها، مثل قول كُثَيّر عزّة:

أُرِيدُ لِأَنسى ذِكْرَها فَكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيلى بِكُلِّ سَبيلِ[1]

فالتقدير: أريد وإرادتي لهذا، أي لنسيان ذكرها، فالمضارع مع أن المقدّرة جوازاً بعد اللام مصدرٌ مجرورٌ باللام للتعليل مفعول به لأريد، وتقديره: أريد نسيانَ ذكرها، ويقول عباس حسن «فالفعل: "أريد" متعدٍ يحتاج إلى مفعول به، ومفعوله الّذي يكمل المعنى هو المصدر المؤوّل بعد "لام التعليل" الجارّة، والأصل: أريد أن أنسى، واللام مزيدة بينهما»[2].

ب- ويجب إضمار أنْ بعد (لام الجحود) و(حتى الجارّة) و(فاء السببية)، و(واو المعية)، هذا ما قاله الزمخشري في المفصّل وشرحه ابن يعيش وحقّقه إميل بديع يعقوب، حيث نقتبس من كلّ ذلك ما يلي: قال الزمخشري: «وينتصب بـ "أنْ" المضمرة بعد خمسة أحرف وهي: "حتى"، واللام، و"أو" بمعنى "إلى"، وواو الجمع، والفاء، في جواب الأشياء الستّة: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلها"، وجئتك لتكرمني، ولَأَلْزمَنَّك أو تعطيني حقّي، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، وإيتني فأكرمك، و{ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي} [طه: 81]، و"ما تأتينا فتحدثنا"، و{فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا} [الأعراف: 53] ، و{يا ليتني كنت معهم فأفوز} [النساء: 73] ، و"ألا تنزل فتصيب خيراً"»[3].

فالفعل ينتصب بعد هذه الأحرف الخمسة، والّتي منها اثنان من حروف الجرّ، وثلاثة من حروف العطف، وهما "حَتَّى"، واللام، فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار "أنْ" لا بها نفسها، فأمّا اللام و"حَتَّى"، فهما حرفا جرّ، وعواملُ الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وُجد الفعل بعدهما منصوبًا كان بغيرهما، فإذا قدّرتَ "أنْ" صارت اللام، و"حتى"، عاملتَيْن في اسم على أصلهما، لأنّ "أنْ" والفعل في تأويل الاسم. وإنّما ساغ حذف "أن" والنصب بهما، لأنّ "حتى"، واللام صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها.

بينما نجد جماعة الكوفيين يسوّغون نصب الفعل المضارع في قولنا: "جئتُ لأكرمَك"، و"سرت حتى أدخلَ المدينة"، إنما هو باللام، و"حتى"، فاللامُ هي الناصبة لـ"أكرمك"، وهي بمنزلةِ "أن"، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنّها لام تفيد الشرطَ[4]،

2-1: لام الجحود[5]: لام الجُحود: وهي اللام الدَّاخلة على الفعل المضارع والمسبوقة بكون منفيّ، ويُنصَب الفعل المضارع بعدها، نحو: ما كان جيشنا لِيُهزمَ لولا الاختلاف بين قادته، وقوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}[النساء: 168]، وهي حرف جرّ، والمصدر المنسبك من أنْ والفعل المضارع بعدها اسم مجرور بها، وتسبق اللام دائماً بنفي بعده، (كان) فعل ماض ناقص واسمها الظاهر، ولا يجوز أن يكون ضميرا وخبرها الجار والمجرور المؤلّف من لام الجحود ومجرورها؛ مثل: {وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ}[الأنفال: 33] وقوله تعالى: {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ}[آل عمران: 179]. وكما قال صاحب كتاب اللامات: «لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أنْ سبيل

لام كي عند البصريين، إلا أنّ الفرق بينهما هو أنّ لام الجحود لا يجوز إظهار أنْ بعدها كقولك: ما كان زيد ليخرجَ، تقديره: لأنْ يخرجَ، وإظهارُ أنْ غيرُ جائزٍ، ويجوزُ إظهارُ أنْ بعد لام كيْ، كقولك: جئتُك لِتُحْسِنَ إليَّ، ولوْ أظهرت أنْ فقلت جئتُك لأنْ تُحسِنَ إليَّ كان ذلك جائزاً، ولا يجوز في لام الجحود، وكذلك لا يجوز إظهار أنْ بعد الفاء والواو وأو وكي وحتى إذا نصبت بعدها الأفعال، وكذلك قولك: متى تخرج فأخرجَ معك وسألزمك أو تقضيَ حقّي»[6].

إذن هذه اللام ليست هي الناصبة للفعل المضارع وإنّما تكون بعدها أنْ مضمرة وجوباً تنصب الفعل المضارع، وتُؤوَّل هي وصلتها بمصدر يُعرَبُ اسما مجرورا للام الجحود.

1-3: أو العاطفة[7]: الّتي بمعنى حتى أو إلا الاستثنائية وهي تنصب المضارع بشرطين: أحدهما أن تكون "أوْ" صالحة للحذف ووضع حتى في مكانها من غير أن يتغيّر المعنى سواء أَدَلَّتْ على الغاية أم دلّت على التعليل (سأدرس أو أنجح) والآخر أنْ نضع إلا الاستثنائية محلها مثل: (لَأَسْتَسْهِلَنَّ الْصَعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى) والمصدر المنسبك من أنْ والفعل المضارع بعدها معطوف على الاسم السابق، والتقدير: اِسْتِسْهَالِي الصَعْبَ أوْ إِدْرَاكِي المُنَى.

1-4: حتى الجارّة[8]: ومعناها الدلالة على الغاية أو التعليل أو الاستثناء مثل {قالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى} [طه: 91]، أما عملها فالجرّ حين يكون المضارع بعدها منصوباً باعتبارها حرف جرّ أصلي، وأنْ المضمرة وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بها، وهما متعلّقان بما قبلها، والفعل المضارع بعد حتى يجب فيه الرفع في حالات عديدة يمكن مراجعتها في كتب النحو. لكن يجب التنبيه إلى أنّه في صورة الرفع تكون حتى ابتدائية، وفي صورة النصب تكون جارّة.

1-5- فاء السببية[9]: وهي حرف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالته على السببية الجوابية ولا تكون الفاء للسببية الجوابية مسبوقة بنفي، نحو: لم يجدْ فيجدَ. أو بطلبٍ، ويشمل الأمر والنهي والعرض والحض والتمني والترجي والاستفهام مجموعة بقولهم:

تمنّ ترج نفي عرض ونهية دعاءً وتحضيضٌ ومستفهم الأمر[10]

1-6- واو المعية[11]: وهي واو تفيد أنّ المعنى الّذي قبلها والّذي بعدها مصطحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحقّقه، ويشترط لنصبها المضارع وجوباً أن تكون مسبوقة بنفي أو أيّ نوع من أنواع الطلب الثمانية السابقة، فهي مثل فاء السببية، إلا أنّ الواو تدلّ على المعية مثل: (لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَه)، والتقدير: نِهيانُك عن خُلُقٍ مع إتيانِك مثلَه...

هذه هي الحروف الّتي تُضمَرُ بعدها أنْ الناصبة، ولا تعدُّ نواصب، لأنّها تعمل الجرّ أو العطف لا أكثر، وإذا اطّلعنا على كتب النحو القديمة مثل شرح ابن يعيش للمفصّل سنجد مثل هذه المعلومات المذكورة قد تضمّنتها تلك الكتب.

2- نواصب الفعل المضارع عند الكوفيين:

من بين المغالطات فيما يخصّ إعراب الفعل المضارع المنصوب نجد أصحاب مدرسة الكوفة يجعلون لنصب الفعل المضارع عشرة نواصب: أنْ، كيْ، لنْ، إذنْ، لام التعليل، لام الجحود، حتى الجارّة، أو العاطفة، فاء السببية، واو المعية. في حين أنّ هذه الأدوات الستّة الأخيرة ليست ناصبة في الحقيقة، بل هي بين الجرّ والعطف، فالثلاثة الأولى لام التعليل، لام الجحود، حتى الجارّة، كلّها تفيد الجرّ والثلاثة الأخرى [أوْ العاطفة، فاء السببية، واو المعية] تفيد العطف. هذا ما اصطلح عليه البصريون وجمهور العلماء، لكن لمّا جاء الكوفيون غيّروا الأمر ليختلفوا عن البصريين، كما سبق وأنْ وضّحنا.

ولعلّ من أشهر كتبهم الّتي روّجوا لها على أنّها أفضل الكتب في القواعد النحوية وفيه أحسن طرائق الإعراب وأيسرها، للولوج بأذهان الناشئة إلى عالم مفترض، هذا الكتاب يسمى الآجرومية الّذي ألّفه ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ)، علما أنّ هذا الكتاب قد لقي رواجا واستقبالا وترحاباً عند كثير من الناس، وكما قال محقّق شرح الآجرومية حايف النبهان: «وللآجرومية شروح كثيرة يصعب حصرها، ومن أشهر تلك الشروح وأحسنها شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، وقد عقدت العزم منذ زمن على تحقيقه، فحينما حقّقت متن الآجرومية اعتمدت عددا من الشروح للمقابلة إضافة لنسخ المتن الخطية، وكان من بين تلك الشروح شرح الشيخ خالد الأزهري، فأعجبني كثيرا في مواضع عديدة رجعت فيها إليه، وصار الشرح المفضّل عندي على ما سواه من الشروح، فأحببت أن أحقّقه... »[12]، وفعلا تعتبر الآجرومية مرجعا نفيسا في النحو لولا بعض الاختلافات مع النحو البصري، وبالتحديد ما تعلّق بالفعل المضارع ونواصبه.

ونأخذ نموذجا من شرح خالد الأزهري صاحب شرح التصريح على التوضيح، هذا النموذج في نواصب الفعل المضارع؛ حيث يشير إلى أنّ النواصب للفعل المضارع وِفَاقاً وخِلَافاً عشرة على ما هنا. والمتّفق عليها أربعةٌ، وهنا يعلّق المحقّق لهذا الشرح حايف النبهان بقوله: «ليس المراد منه أنّها ذكرت أكثر من هذا في غير هذا الباب، ، بل المراد أنّ غير المصنّف لا يرى أنّها عشرة، بل النّاصب بنفسه عنده أربعة»[13]

ويذكر الشارح النواصب الثلاثة الأولى: أنْ ولنْ وإذنْ، ثمّ يذكر كيْ لأنّها مرتبطة بلام التعليل ولا النافية، في قولنا "لكيلا تأسوا"، فاللاّم حرف تعليل وجرّ، وكيْ حرفُ مصدرٍ، ونصب، ولا حرفُ نفيٍ، وتأسوا: فعل مضارع منصوب بِكَيْ، وعلامة نصبه حذف النون.

فإنْ لم يتقدّمْ كي لامُ التعليلِ، لا لفظا ولا تقديراً، فكيْ تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوباً. وفي بعض النسخ جوازا يقول المحقّق نايف النبهان، بأن الكوفيين يقولون: جوازا، وبين الوجوب والجواز يتغيّر المعنى.

يواصل الشارح قوله: «والنواصب المختلفُ فيها ستّةٌ، والأصحُّ أنّ النّاصبَ بعدها أنْ مُضمرةً»[14]، ويذكر: لام التعليل، لام الجحود، حتى الجارّة، أو العاطفة، فاء السببية، واو المعية. ولقد تحفّظ الشيخ خالد الأزهري في مواضع عدّة عند شرحه للآجرومية، ولا يوافق مضمونها كما هو مشروح على المتن. وجاء في نظم الآجرومية عن نواصب الفعل المضارع هذا النموذج:

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ إِذَنْ وَكَيْ وَلاَمِ كَيْ لاَمِ الجُحُودِ يَا أُخَيْ
كَذَاكَ حَتَّى وَالجَوَابُ بِالفَا وَالوَاوِ ثُمَّ أَوْ رُزِقْتَ اللُّطْفَا

وما نلاحظه في هذين البيتين هو موافقة متن الآجرومية لما سطّره ودعا إليه الكوفيون، وهذا مغالطة نحوية في حقيقة نصب الفعل المضارع كما أسلفنا الذكر. فأدوات الجرّ يستحيل أن تعمل النّصب، فوظيفتها الجرّ فحسب، كما تفيد أمورا أخرى مثل "لام التعليل" تفيد التعليل والجرّ ولا تفيد النصب، أما أداة النصب فمضمرة بعدها أو فيها، ونؤوّلها هكذا: لأنْ (بعد لام التعليل)، لأنْ (بعد لام الجحود)، حتى أنْ (بعد حتى الجارّة)،

هذا هو الصواب، أما إيجاد تخريج آخر لهذه الحالات هو مخالف لما أقرّه سيبويه ونحاة البصرة، وأما الكوفيون فقالوا خلاف ذلك لمخالفة النحو البصري، حتى ولو كان على حساب الحقيقة، فهذا المنحى والتصرّف محفوف بالمغالطات النحوية والفكرية، فهذا الطريق حتما لن يُوصل إلى الحقيقة المرجوة، لأنّه يجعل القارئ والمتلقّي في حيرة من أمره بين الحقيقة وخلافها.

ولعلّ ما ذهب إليه البصريون هو الصواب، لأنّهم أهل دراية ومعرفة بهذا الفن، كما وصفها أحد الباحثين بقوله: «والحقّ أن المدرسة البصرية كانت أدقّ حسّا من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها، فقد تعمّقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمّقا أتاح لها أنْ تضع نحوها وضعاً سديدا قويما، بل لقد بلغ من تعمّقها أن

أخذت تصحّح ما ندَّ عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير، لا على أسس عقلية فحسب، بل أيضا على أسس سليقية، ممّا سال في فِطَر عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض، وسيبويه مشرّع النحو وصائغ قواعده وقوانينه»[15].

لكن بعض الباحثين ممّن تأثّروا بفكر مدرسة الكوفة نجدهم يدافعون عن أفكار هذه المدرسة، حيث يقول أحمد عمر مختار: «أنّه كان من جراء إفراط البصريين في استخدام الأقيسة العقلية وتشددهم في قبول الشاهد النحوي، أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قياسهم المنطقي أو قاعدتهم التي استنبطوها. وهنا وجدوا أنفسهم مضطرين إما إلى تأويلها وإخراجها عن ظاهرها لتنسجم مع قواعدهم، وإما إلى رميها بالشذوذ أو الخطأ. وقد أدّت تأويلات النحاة إلى إفساد النحو العربي وملئه بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا أو تقويم لساننا.

وإن أردت الدليل على ذلك فانظر إلى ما قاله كل من البصريين والكوفيين في نواصب المضارع. ذهب معظم الكوفيين إلى أنّ النواصب عشرة، وهي تنصب المضارع بنفسها وذلك مذهب لا التواء فيه ولا تعقيد، ولا يحمل هذه النواصب ما لا تحتمله من المعاني، ولا يوقعنا في تكلّفات تشوّه النحو وتنفر الدارسين منه، أما البصريون فقد قسّموا النواصب إلى قسمين: قسم ينصب بنفسه وهو أن وإن وإذن وكي "الأخيرة في بعض حالاتها" وقسم ينصب بأن مضمرة بعده وهو النواصب الستة الباقية. ثم تحدثوا بعد هذا عن "أن" المضمرة جوازًا و"أن" المضمرة وجوبًا. واضطرّهم تقدير "أن" إلى أن يبحثوا للأدوات الستّة عن أعمال أخرى غير النصب، لأنّ ما بعدها لا بدّ أن يؤوّل بمصدر لوجود أن المضمرة، وهذا المصدر لا بدّ من إعراب يعرب به. وقد وقعوا بذلك في تكلّفات لم يقع فيها نحاة الكوفة واخترعوا لنا ما سموه بالمصدر المتصيد. وقد حمل البصريين على سلوك هذا المسلك الوعر قاعدتهم المنطقية التي تقول: "إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة".

فما دامت هذه الحروف تدخل على الأسماء والأفعال فلا يصحّ أن تعمل، وإذا كانت هذه الحروف لا تعمل في الفعل فلا بدّ من التفتيش عن العامل، وقد وجدوه في "أن" المستترة. ولكن هل اللّغة منطقية إلى هذا الحد؟ »[16].

والملاحظ أنّ هذا الباحث قد تحامل على سيبويه والخليل بن أحمد الفراهيدي، وهما مصدران أساسيان في بناء صرح اللّغة العربية، والمساس بهما هو مساسٌ بذلك الصرح، وقد

قوّلهما هذا الباحث ما لم يقولا، ولنراجع ذلك في كتابه البحث اللّغوي عند العرب صفحة:349، كما نجده من خلال طرحه هذا يتعرّض لقضية حسّاسة في النحو العربي تحتاج إلى ضبط بعض القواعد النحوية الصحيحة المُختلف فيها، فيجب وضع حروف الجر وحروف النصب في إطارها الصحيح، وهذا لتجنيب الناشئة بعض المغالطات النحوية، وهو بذلك يحاول الدفاع عن مدرسة الكوفة بأيّ حجّة توفّرت لديه، وله ذلك حسب قناعاته واختياراته، ومهما كان قوله فنحن نحترم رأيه وإن خالفناه الرأي، فهو صاحب التصانيف العديدة، ولا يمكن الانتقاص من شأنِ أيّ كان، فما بالك بهذا الباحث رحمه الله، فاختلاف الرأي لا يُفسِد للوُدّ قضية، ويمكن إحالة القارئ إلى ما كتبه شوقي ضيف عن مدرسة الكوفة والمدارس الأخرى التي جاءت بعدها في كتابه المدارس النحوية، وممّا قاله فيهم واصفاً حقيقتهم، وحقيقة نحوهم: «لعلّ ممّا يدلّ أكبر الدلالة على أنّ الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلّون بها، أنّهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويعلون، حاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات»[17].

وقال في موضع آخر كاشفا حقيقة علم الكوفيين، ومدى تطفّلهم على البصريين ليحاولوا طمس الحقائق وتبديد معالم الحقيقة الّتي يجب تقرير حقيقتهاقال: «وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة. وبذلك كلّه وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم، استطاعوا أن يكوّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلّة، لا ترقى حقّا إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنّها على كل حال مدرسة بيّنة المعالم، واضحة القَسَمَات والملامح»[18]. ولم يبق بعد هذا الوصف الدقيق ما يمكن قوله، ولسنا بصدد المزايدة على هذه المدرسة، فهي الأخرى نجد من أعلامها علماء أجلاء كالكسائي من القرّاء السبعة، لكن لا يمكن تجاهل حقيقة الأمور، وليكن قول شوقي ضيف هو الفصل في المسألة، لأنّه مؤرّخ وناقد للأدب واللّغة، وشهادته تُؤْخذُ بعين الاعتبار، وهو من هو، ولا يحتاج إلى تعريف.

وكذلك نجد من يمدح جماعة مدرسة الكوفة ومن سار في رَكْبِهم، كالفرّاء وابن هشام الأنصاري والأنباري صاحب الإنصاف؛ القائل: «ذهب الفرّاء وأكثر الكوفيين إلى أنّ الرافع

للفعل هو تجرّده من الناصب والجازم، وقد أخذ بهذا الرأي ابن هشام الأنصاري من المتأخرين. وأما البصريون فقالوا: يرتفع لوقوعه موقع الاسم؛ وما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون ومن تابعهم من المتأخرين هو الصواب»[19]، وهذا القول لا نجد فيه الحياد ولا الإنصاف، مع أنّهم قد جانبوا الصواب في أمور كثيرة، إلا أنّهم يرون أحقّيتهم بهذا العلم دون سواهم.

3- وظائف الأدوات الناصبة وزمنيتها في الخطاب التداولي:

لأدوات النصب في الكلام أهمّية كبيرة، ولها دور خطير ومهمّ في بلورة الخطاب وتسويقه وتنظيمه بين ثنايا الأزمنة، وصرف الحديث بأشكال متناسبة ومقبولة، ليتمّ التواصل بين المتخاطبين، ومعاينة أطراف الحديث بين مرسل للخطاب ومُتَلَقٍ له، ولاكتمال الغاية المرجوة لا بدّ من توافر أدوات للخطاب منها أدوات النصب للفعل المضارع، والّتي تكون مظهرة كما تكون مضمرة، ومن بينها:

3-1: أنْ[20]: أداة نصب ومصدر واستقبال، تدخل على الفعل المضارع فتنصبه وتؤوّل هي وصلتها بمصدر يُعرَبُ حسب موقعه في الجملة، وتحوّل الفعل من الحال إلى الاستقبال، ومن خصائصها الدخول على الفعل المضارع، وقد تدخل على الفعل الماضي فتبقى تفيد المصدرية، مثل قوله تعالى: {وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا} [آل عمران: 147]، «وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ" وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ" بِالرَّفْعِ، جَعَلَ الْقَوْلَ اسْمًا لِكَانَ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا قَوْلَهُمْ: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا) وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ جَعَلَ الْقَوْلَ خَبَرَ كَانَ. وَاسْمُهَا" إِلَّا أَنْ قالُوا". رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا يَعْنِي الصَّغَائِرَ (وَإِسْرافَنا) يَعْنِي الْكَبَائِرَ. وَالْإِسْرَافُ: الْإِفْرَاطُ فِي الشَّيْءِ وَمُجَاوَزَةُ الْحَدِّ»[21]. وزاد في توضيح الآية في موضع آخر قوله: «فَالْقَوْلُ نُصِبَ عَلَى خَبَرِ كَانَ، وَاسْمُهَا فِي قَوْلِهِ: " أَنْ يَقُولُوا" نَحْوَ: " وَما كانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا «1» ذُنُوبَنا" [آل عمران: 147]. وَقِيلَ: إِنَّمَا قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ صِلَةٌ فِي الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} [مريم: 29]. وَقَرَأَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ" لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ" غَيْرُ مُسَمَّى الْفَاعِلُ. عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ" إِنَّمَا كَانَ قول" بالرفع»[22].

والّذي نلاحظه في هذه الآية تقدّم الخبر على الاسم في سياق الحصر على خلاف العادة حيث يتقدّم اسم كان على الخبر، ولو تدبّرنا الآية الكريمة للاحظنا افتقار الخبر للخبرية عند النصب للمصدر بعد تأويله بهذا الشكل، لكن هي قراءة متواترة نجدها في رواية حفص عن عاصم، لذا نلاحظ القرطبي يعاود التفسير والتوضيح.

وقال صاحب البحر المحيط في التفسير عن هذ التقديم والتأخير ما تفسيره: «وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ. وإن قَالُوا فِي مَوْضِعِ الِاسْمِ، جَعَلُوا مَا كَانَ أَعْرَفَ الِاسْمَ، لِأَنَّ إِنْ وَصِلَتَهَا تتنزل منزلة الضمير. وقولهم: مضاف للضمير، يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ. وَقَرَأَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمَهَدَوِيُّ بِرَفْعِ قَوْلِهِمْ، جعلوه اسم كان، والخبران قَالُوا. وَالْوَجْهَانِ فَصِيحَانِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ»[23].

و يضع الطاهر بن عاشور للمسألة تخريجا لغويا وفقهيا آخر، وهو بهذا أغنى عن كلّ جواب، وكفى عن كلّ مقال، حيث يقول: «وَقُدِّمَ خَبَرُ (كَانَ) عَلَى اسْمِهَا فِي قَوْلِهِ: وَما كانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ مُبْتَدَأٍ مَحْصُورٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حَصْرُ أَقْوَالِهِمْ حِينَئِذٍ فِي مَقَالَةِ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا فَالْقَصْرُ حَقِيقِيّ لأنّه قصر لِقَوْلِهِمُ الصَّادِرِ مِنْهُمْ، حِينَ حُصُولِ مَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَذَلِكَ الْقَيْدُ مُلَاحَظٌ مِنَ الْمَقَامِ، نَظِيرَ الْقَصْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّما كانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا [النُّور: 51] فَهُوَ قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ خَاصٍّ، تَقْيِيدًا مَنْطُوقًا بِهِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ تَوْجِيهِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ فِي الْآيَةِ بِأَنَّ الْمصدر المنسبك المؤوّل أَعْرَفُ مِنَ الْمَصْدَرِ الصّريح لدلَالَة المؤوّل عَلَى النِّسْبَةِ وَزَمَانِ الْحَدَثِ، بِخِلَافِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي بَابِ (كَانَ) فِي غَيْرِ صِيَغِ الْقَصْرِ، وَأَمَّا فِي الْحَصْرِ فَمُتَعَيِّنٌ تَقْدِيمُ الْمَحْصُورِ»[24].

هذا التفسير لا يحتاج إلى تلخيص أو تصرّف فيه، لأنّه من الأجدر والأليق المحافظة على سياق القول حتى يستقيم المعنى ويكتمل البرهان لتحقيق المقصد النبيل المبتغى، وتعمّ الفائدة، لأنّ سياق هذه الآية يشغل ذهن القارئ باعتبار الخبر [كان قولَهم] غير مكتمل المعنى، فيبقى السؤال مطروحاً: قولَهم ماذا؟ لكن بتوضيح الطاهر بن عاشور يُرفَعُ اللّبس ويزول المعنى المبهم. ونجد صاحب كتاب الجدول في إعراب القرآن الكريم يستغرب لاختيارهم أحد الرأيين القائل بتقديم الخبر على الاسم في هذا المقام، حيث يقول: «وما كانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا» في إعراب هذه الفقرة قولان:

أحدهما: أنّ «قولَهم» خبر كان المقدّم، واسم كان هو المصدر المؤوّل من أنْ والفعل، والثاني: هو العكس، فقولهم هو المبتدأ «اسم كان»، والمصدر المؤوّل من «أن والفعل» في محلّ نصب خبرها، ولا أدري ما الذي جعل الجمهور باستثناء ابن كثير وعاصم أن يتّجهوا إلى الرأي الأوّل مع لزوم التقديم والتأخير، مع أن الرأي الثاني في غناء عن التقديم والتأخير، وعليه يتّسق المعنى ويزداد وضوحا»[25]. كما أنّ الرأي الأوّل لا نجد فيه تمام الخبرية من حيث

المعنى والفائدة، بل الخبر نجده وافيا في الجملة الثانية. هذه أنْ الناصبة الّتي يطلق عليها النحاة في باب النواصب أمّ الباب، فكما لها دور وهي مظهرة، كذلك لها دور فعّال وهي مضمرة.

2-3: لنْ: حرف نفي ونصب واستقبال، يدخل على المضارع فينصبه، وينفي عمله، ويحوّله من الحاضر إلى المستقبل، نحو: لنْ يفلحَ الكسولُ، وتعدّ لَنْ أَبْلَغُ فِي النَّفْيِ مِنْ لا من خلال توظيفها في السياقات المتعدّدة، كما أنّ لنْ عند بعض العلماء تفيد التوكيد، ويقتضي النفي بها التأبيد، فيكون قولنا: أبداً، على زعم من ادّعى ذلك للتوكيد[26].

ونفي لنْ فتح المجال واسعا في الدراسات اللّغوية، وأمام النحاة والمفسّرين والباحثين، بسبب القول بتأبيدية النفي، أو مصطلح النفي التأبيدي، ولسنا هنا بصدد إعادة قول ما قاله بعض الباحثين، بل نكتفي بالإشارة إلى أهمّ البحوث الّتي تناولت الموضوع، ونعطي خلاصة القضية، فالقضية حسب علمنا بدأت مع الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ}[البقرة: 24] حيث قال: «ولن تأتوا بسورة من مثله. فإن قلت: وَلَنْ تَفْعَلُوا ما محلها؟ قلت: لا محل لها لأنّها جملة اعتراضية. فإن قلت: ما حقيقة «لن» في باب النفي؟ قلت: «لا» و«لن» أختان في نفى المستقبل، إلا أن في «لن» توكيداً وتشديداً. تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم. وهي عند الخليل في إحدى الروايتين عنه أصلها «لا أن» وعند الفراء «لا» أبدلت ألفها نونا. وعند سيبويه وإحدى الروايتين عن الخليل: حرف مقتضب لتأكيد نفى المستقبل»[27].

ونجد الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقهي خصّص فسحة للحديث عن (**لَنْ**)، **ويرى** بأنّها تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ وَتُخَلِّصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ نَحْوُ لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَهِيَ تُفِيدُ تَأْكِيدَ مُطْلَقِ النَّفْيِ، ثمّ يشير إلى أنّ الزَّمَخْشَرِي زعَمَ في الْكَشَّافِ أنها تُفِيدُ تَأْكِيدَ النَّفْيِ وَوَافَقَهُ ابن الْخَبَّازِ وفي الْأُنْمُوذَجِ تَأْبِيدَهُ وَوَافَقَهُ أبو جَعْفَرٍ الطُّرْسِيُّ وقال ابن مَالِكٍ حَمَلَهُ عليه اعْتِقَادُهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى وهو بَاطِلٌ وَيَظُنُّ كَثِيرٌ تَفَرُّدَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ لَكِنْ جَزَمَ ابن الْخَشَّابِ في كِتَابِهِ الْعَوْنِيِّ بِأَنَّهُ لم يَجْعَلْ التَّأْبِيدَ عِبَارَةً عن الذي لَا يَنْقَطِعُ بَلْ عن الزَّمَنِ الطَّوِيلِ وَاقْتَضَى كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةَ مُوَافَقَةَ الزَّمَخْشَرِيِّ أَيْضًا وَأَنَّ ذلك مَوْضُوعُ اللُّغَةِ وَلَوْ على هذا الْمَنْفِيِّ بِمُجَرَّدِهِ لِتَضَمُّنِ أَنَّ مُوسَى لَا يَرَاهُ أَبَدًا وَلَا في الْآخِرَةِ لَكِنْ قام الدَّلِيلُ من خَارِجٍ على ثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ في الْآخِرَةِ وقد رُدَّ على الزَّمَخْشَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ بِأَنَّهَا لو كانت لِلتَّأْبِيدِ لم يُقَيَّدْ مَنْفِيُّهَا بِالْيَوْمِ في قَوْله

تَعَالَى} فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً {مريم: 26 وَلَكَانَ ذَكَرَ التَّأْبِيدَ في قَوْله تَعَالَى} وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً {البقرة: 95 تَكْرَارٌ وَالأَصْلُ عَدَمُهُ[28].

وما يهمّنا في هذا الطرح قضية التأبيد الّتي تضمّنتها لن النافية، ومدى تأثيرها في الخطاب الديني واللّغوي. وربما نجد في تعليق الطاهر بن عاشور على هذا الكلام متنفّسا لفهم المسألة[29]، حيثيؤيّد فكرة التأبيد، ويوضّحها أكثر، ويستعمل لفظ تَأْبِيدِ النَّفْي وتأكيده، ونعتبره أفضل مَنْ فهِمَ هذا المصطلح واستخدمه استخداما صحيحاً، خلافا لابن هشام ومن خرّج تخريجه، فابن هشام يخطّئ الزمخشري ويقوّله مقالة المعتزلة بأنْ قال: «وأما ردوده عليه فكثيرة، ونختار واحدًا منها على سبيل التمثيل، وهو ردّه عليه في أن "لنْ" تقتضي تأبيد النفي وتوكيده. فقال رادا: "وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأبيد، لم يقيّد منفيها باليوم في قوله تعالى: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا} [مريم: 26]، ولكان ذكر الأبد في قوله جلّ ثناؤه: { وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا }[البقرة: 95]»[30].

الظاهر أنّ ابن هشام قد نسِيَ أو تغافل عن معنى اليوم في قوله: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا}، فاليوم له أمد وهو من بزوغ الفجر إلى غروب الشمس، والأَمَدُ مُنْتَهَى كلّ شيءٍ وآخرُه[31]، وذلك هو الصوم، وليس الصيام، فهي لا تكلّم إنسيا أثناء الصوم، وبعد الغروب لم يبق حرج في الكلام. يقول الله سبحانه في كتابه المبين: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} (البقرة: 183)، عندما نقرأ القرآن الكريم نجد في جميع الآيات التي قد ذكرت الصيام الّذي هو بمعنى "الإمساك عن المفطرات مع النيّة من طلوع الفجر حتى غروب الشمس" عبّر عنه بلفظ "الصيام" لا بلفظ "الصوم"، وقد ورد لفظ الصوم مرّة واحدة فقط في سياق آخر، وكان بمعني الصمت، أي: الإمساك عن الكلام، أو الإمساك عن الكلام والطعام، كما جاء في بعض التفاسير عن قوله تعالى: {فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا۬ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا} (مريم: 26). فيقول الشيخ متولي الشعراوي: «إنَّ القُرْآنَ الكَرِيْمَ لَيْسَ بِهِ كَلِمَاتٌ مُتَرادِفَةٌ، فَعِنْدَمَا يَذْكَرُ كَلِمَة [صَوْم - بِحَرْفِ الواو]، فَإِنَّهُ لاَ يَقْصد بِهَا كَلِمَةَ [صِيَام - بِحرف الياء]، وَكَلِمَةُ [الصِيَامِ] يَقْصُدُ بِهَا القُرْآنُ الكَرِيْمُ الامْتِنَاعُ عَنِ الطَعَامِ وَالشَرابِ وَباقِي المُفْطِراتِ: (يَا أَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِيَامُ) [البقرة 183]، أَيْ أنَّ[الصِيَامَ] يَخُصُّ المَعِدَةَ بِالدَرجَةِ الأُولى، وَهُوَ الفَرِيْضَةُ التي يُؤَدّيها المُسْلِمُونَ في شَهْرِ رَمَضَان.

أمّا [الصَوْمُ - بِحرف الواو]، فَيَخُصُّ اللّسَانَ وَقَوْلَ الحَقّ، سَواءٌ في رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ، وَالدَلِيْلُ عَلى ذَلِكَ، أَنَّ مَرْيَمَ عليها السلام كَانَتْ تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ، مَعَ ذَلِكَ كَانَتْ نَاذِرَةً لِلرَحْمنِ صَوْمَاً: (فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنَاً وَإِمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدَاً فَقُولي إِنّي نَذَرْتُ لِلْرَحْمَنِ صَوْمَاً) [مريَم 26]، ولوْ قالتْ [صياماً] لكانت غير صادقة لأنها تأكلُ وتشربُ، ومَريَمُ عليها السلام لا تكذبُ أبَداً»[32]. ومهما توافرت الأدلّة وتظافرت فهناك من لا يفرّق بينهما، ويعتبر الصوم هو نفسه الصيام، لكن الشاهد في هذا الأمر هو أنّ عدم كلامها في ذلك اليوم مع أيّ إنسيٍ لا يعني عدم الكلام الأبدي أو إلى الأبد، بل من طلوع الفجر إلى الغروب، هذا هو أمد اليوم، وأبده. وحرف النصب الثالث هو:

3-3: كي[33]: وهو حرف مصدري ونصب واستقبال، يدخل على الفعل المضارع فينصبه ويكون حرفا مصدريا، وقد يكون حرف تعليل وجرّ إذا لم تسبقه لام التعليل فتحلّ محلّه، مثل قوله تعالى: {لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} [الأحزاب 37].

وإذا دخلت عليه لام التعليل (لكي) فيعربا:

لكي: اللام حرف تعليل وجر مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب، و**كي**: حرف مصدري ونصب مبني على السكون، لا محلّ له من الإعراب. ونحو قوله تعالى: {لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُور} [الحديد: 23]

وهنا نلاحظ أنّ اللام الداخلة على "كي" هي حرف تعليل وجرّ و"كي" حرف نصب ومصدر بمعنى أنْ. وتكون حرف جرّ وتعليل إذا لم تسبقها لام التعليل، وقد تضمر أنْ بعدها أو تظهر، مثل: جئتك كي أن أكرمكَ.

كي: حرف جرّ وتعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

أنْ: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

وهنا، يمتنع أن تكون " كي" حرف مصدري ونصب لأنّ "أنْ " حضرتْ، وبحضورها يختفي أيّ بديل.

3-4: إذنْ[34]: حرف نصب وجواب واستقبال وجزاء:

هي حرف نصب فتدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وجواب لأنّه جواب لكلام، واستقبال لأنّه يخصّص المضارع بالاستقبال، وجزاء، لأنّ فيه معنى الشرط، وما بعده جواب مشروط بما قبله، ولها أحكام وشروط يمكن مراجعتها في مواضع أخرى غير هذا البحث مثل معاجم النحو والموسوعات النحوية، وهنا نكتفي بالإشارة إلى ذلك فقط.

ويجب ألاّ يُفصل بين "إِذَنْ" والفعل المضارع بفاصل، فيكون الفعل المضارع متّصلاً بها، لأنّها تكون ضعيفة عن العمل فيما بعدها إنْ فُصلت بفاصل ويبطل عملها، وقد جعل النحاة شروطا عديدة لهذه الأداة، والفرق بينها وبين إذاً يمكن مراجعتها في غير هذا المقال.

4- معاني الحروف التي تضمر بعدها أنْ الناصبة وهي قسمان:

ثلاثة تفيد الجرّ والخفض، وثلاثة تفيد العطف. فالجارّة هي: لام التعليل، لام الجحود، حتى الجارّة والعاطفة: أو العاطفة، الفاء السببية، واو المعية (المصاحبة). ولكلّ حرف من هذه الحروف معان ودلالات سبق وأن ذكرنا ذلك سابقاً في بدايات هذ البحث.

والحقيقة الّتي ينبغي قولها هي أنّنا كلّما اطّلعنا على بعض كتابات الكوفيين ومن يوافقهم في آرائهم نجد أموراً مخالفة لكلّ ما تعلمناه سابقا، فهي مجرّد آراء ذاتية غير موضوعية، تحتاج إلى إعادة قراءة لبعض قواعدهم النحوية الّتي لا تتناسب مع الواقع، وتصحيح ما ينبغي تصحيحه، وللاطّلاع على ذلك يمكن مراجعة كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف للوقوف على أهمّ الملاحظات الّتي استخلصها في نحو الكوفيين من خلال كتبهم، والّتي لا تتوافق مع ثقافتنا ولا مع أفكارنا، لذا تبدو أهميّة هذا الموضوع في إعادة النّظر في بعض ما كتبه الكوفيون في النحو العربي، وذلك بقراءة فاحصة متأنّية، وهو أمر ضروري. وجَلّ من لا يسهو، فعن الإمام مالك بن أنسٍ رحمه الله تعالى قال: «كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلاَّ صَاحِبُ هَذَا القَبْرِ» يعني النبيَّ ﷺ.

وهو قول مالك وأراد به النبي عليه الصلاة والسلام وذلك لكونه معصوما عن الخطأ لأنّه ما ينطق عن الهوى وكذا حكم سائر الأنبياء، وفي الطبراني من حديث ابن عباس رفعه بلفظ ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع، وأورده الغزالي في الإحياء بمعناه وقال ما من أحد إلا يؤخذ من علمه ويترك إلا رسول الله ﷺ[35].

لذا فكتاباتنا لا تخلو من أخطاء وهفوات، وينبغي مراجعة بعضها للوقوف على بعض النقائص والزلاّت، دون تعصّب للرأي، ودون ميول ذاتية لا تخدم البحث العلمي.

وخلاصة القول هي أنّ الكوفيين غيّروا وبدّلوا القواعد الّتي اصطلح عليها البصريون، حيث جعلوا لنصب الفعل المضارع عشرة نواصب: أنْ، كيْ، لنْ، إذنْ، لام التعليل، لام الجحود، حتى الجارّة، أو العاطفة، فاء السببية، واو المعية. في حين أنّ هذه الأدوات الستّة الأخيرة ليست ناصبة في الحقيقة، بل هي بين الجرّ والعطف، فالثلاثة الأولى لام التعليل، لام

الجحود، حتى الجارّة، كلّها تفيد الجرّ والثلاثة الأخرى (أوْ العاطفة)، (فاء السببية)، (واو المعية)تفيد العطف.

وأدوات الجرّ يستحيل أن تعمل النّصب، فوظيفتها الجرّ وتفيد أمورا أخرى مثل "لام التعليل" تفيد التعليل ولا تفيد النصب، بل أداة النصب مضمرة بعدها أو فيها، ونؤوّلها هكذا: لأنْ (بعد لام التعليل)، لأنْ (بعد لام الجحود)، حتى أنْ (بعد حتى الجارّة)، أو أنْ (بعد او العاطفة)، فـأنْ (بعد فاء السببية)، وأنْ (بعد واو المعية).

هذا ما اصطلح عليه البصريون وجمهور العلماء، أمّا أهل الكوفة ومَنْ والاهم فلهم رؤية مستقلّة عمّا يراه البصريون وأنصارهم، هذا الأمر أحدث جدلاً كبيرا بين الإمعان والإهمال في نواصب الفعل المضارع، ومن خلال تمعّننا في تلك القواعد نستشفّ مكمن الخلل، وموطن الصواب، أيّهما أصحّ وأقرب إلى الحقيقة والمنطق، ولا غرابة في ذلك، فديننا الإسلامي الحنيف دين يُسْرٍ، وما خُيِّر نبيّنا -عليه الصلاة والسلام- بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ويبقى الأمر لذوي الطَوْلِ والكياسة، وأصحاب الشأن.

6- الخاتمة:

وما نستخلصه ممّا سبق ومن كلّ تلك الآراء والأقوال الّتي سردناها ما يلي:

يمكن الجزم والفصل بأنّ إعراب الفعل المضارع في حالة النصب بأنْ المضمرة عند الكوفيين غير الّذي هو عند البصريين.

تلك القراءات لنواصب الفعل المضارع فيها اختلاف متباين، فثمّة مغالطات ينبغي الوقوف عندها، ليستسيغها العقل والمنطق النحوي أو اللّغوي بعد تصحيحها، فهي مغالطات للناشئة، وما كتاب الآجرومية إلا خير دليل على ما نقول، وقد تأثّر بعض الباحثين والدارسين بذلك دون تعليق أو تصويب إلا خالدا الأزهري الّذي شرح الآجرومية وتحفّظ في كثير من الأبواب ومنها عند نواصب الفعل المضارع، الأمر الّذي افتقدناه عند محمد محي الدين عبد الحميد في كتابه التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، ولم نعلّق عليه في هذا البحث لكن يجب التنبيه إلى هذا. وكانت تلك المحاولات من الكوفيين وأتباعهم من أجل مخالفة البصريين والتفوّق عليهم، ولسنا ندري ما إنْ كان النحو الكوفي قد زاد في تيسير الدرس النحوي أم زاد في تعقيده؟

وما ينبغي التأكيد عليه هو أنّ نواصب الفعل المضارع أربعة أدوات لا غير، تتنّوع دلالاتها الزمنية حسب الخطاب التداولي، وحسب السياقات التحاورية المتبادلة، فلا تداخُلَ

بين التراكيب ليطمس المعاني المستفادة من الخطاب، أمّا تلك المصطلحات الّتي أضافها الكوفيون فلا يؤخذ بها كأدوات ناصبة بل هي حروف جرّ، أو حروف عطف. والله أعلم بعلمه.

مراجع البحث وإحالاته:

1- كُثيِّر عزّة، الديوان، جمعه وشرحه: إحسان عباس، مكتبة لسان العرب 1391هـ/ 1971م، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص: 108، وينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، 04/ 262، 264، و08/ 101. وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م دار الكتب العلمية – بيروت، 9/ 421، وعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، كتاب اللامات، تح: مازن المبارك، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م دار الفكر – دمشق، ص: 138، وأبو هلال العسكري، ديوان المعاني، دار الجيل – بيروت، لبنان، ص: 268، وابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، 1401 هـ - 1981 م، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2/ 288.

2- عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، مصر، 2/ 474.

3- ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب، 4/ 230.

4- ينظر: أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة التاسعة والسبعون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 575 - 579.

5- ينظر: محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الطبعة: الأولى، 1983 م، دار الفكر – دمشق، ص:41،

6- عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، كتاب اللامات، ص: 65، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص: 105.

7 - ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 04/ 08.

8- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 542.

9- ينظر: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة الأولى، 1423هـ/2004، 2/ 533، ومحمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب... ص: 41.

10- ينظر: محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983م، دار الفكر – دمشق، ص:41.

11- ينظر: يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، سنة: 1394 هـ - 1974م، 2/ 83، وينظر: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب... ، ص: 23.

12- خالد الأزهري، شرح الآجرومية، تح: حايف النبهان، الطبعة الأولى 1438هـ - 2017 م، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، ص: 05.

13- المرجع نفسه، ص: 119.

14- المرجع نفسه، ص: 121.

15- شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص: 163.

16- أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة 2003م، ص: 142، 143.

17- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 185.

18- المرجع نفسه، ص: 171.

19- أبو البركات، الأنباري، أسرار العربية، الطبعة الأولى 1420هـ/ 1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ص: 50.

20- ينظر: إميل بديع يعقوب معجم: الإعراب والإملاء، ص: 87.

21- أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، 1384هـ/ 1964م، دار الكتب المصرية - القاهرة، 4/ 231.

22- المصدر نفسه، 12/ 295.

23- أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، الطبعة 1420 هـ، دار الفكر – بيروت، لبنان، 3/ 373.

24- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ، 4/ 120.

25- محمود بن عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، الطبعة الرابعة، 1418 هـ، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، 4/ 331.

26- ينظر: أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 1/ 499، وبدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة: الأولى، 1414هـ / 1994م دار الكتبي بالقاهرة، 200/3

27- أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، 01/ 101.

28- ينظر: بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، 200/3.

29- ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير .1/ 342 – 349.

30- ينظر: جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة: -، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 09/1.

31- ينظر: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 8/ 89.

32- محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي – الخواطر، مطابع أخبار اليوم، عدد الأجزاء: 20، (ليس على الكتاب الأصل – المطبوع، أي بيانات عن رقم الطبعة أو غيره، غير أن رقم الإيداع يوضح أنه نشر عام 1997 م)، 764/2.

33- إميل بديع يعقوب معجم: الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط.1، 1983م، ص: 344.

34- المرجع نفسه، ص: 65.

35- نور الدين علي المشهور بالملا علي القاري، الموضوعات الكبرى، تح: محمد الصبّاغ، 1391 هـ - 1971م، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص: 267.

قائمة مصادرومراجع البحث:

1) أبو البركات، الأنباري، أسرار العربية، الطبعة الأولى 1420هـ/ 1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

2) أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة التاسعة والسبعون، دار الفكر، بيروت، لبنان.

3) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م دار الكتب العلمية – بيروت.

4) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تح: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

5) أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

6) أبو حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، الطبعة 1420 هـ، دار الفكر – بيروت، لبنان.

7) أبو عبد الله محمد شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، 1384هـ/ 1964م، دار الكتب المصرية - القاهرة.

8) أبو هلال العسكري، ديوان المعاني، دار الجيل – بيروت، لبنان.

9) أحمد قبّش، الكامل في النحو والصرف والإعراب، الطبعة الثانية، 1399هـ/ 1979م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

10) أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، سنة: 2003م.

11) إميل بديع يعقوب معجم: الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.

12) بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة: الأولى، 1414هـ / 1994مدار الكتبي بالقاهرة.

13) جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

14) خالد الأزهري، شرح الآجرومية، تح: حايف النبهان، الطبعة الأولى 1438هـ - 2017 م، دار الظاهرية للنشر، الكويت، ص: والتوزيع.

15) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

16) شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

17) عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، مصر.

18) عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، كتاب اللامات، تح: مازن المبارك، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م دار الفكر – دمشق

19) علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصّل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب، منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

20) كُثيِّر عزّة، الديوان، جمعه وشرحه: إحسان عباس، مكتبة لسان العرب 1391هـ/ 1971م، دار الثقافة، بيروت، لبنان

21) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، وسلم وسننه وأيامه، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ

22) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.

23) محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983م، دار الفكر –-دمشق

24) محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي – الخواطر، مطابع أخبار اليوم، عدد الأجزاء: 20، (ليس على الكتاب الأصل – المطبوع، أي بيانات عن رقم الطبعة أو غيره، غير أن رقم الإيداع يوضّح أنه نشر عام:1997م).

25) محمود بن عبد الرحيم صافي، الجدول في إعراب القرآن الكريم، الطبعة الرابعة، 1418 هـ، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت.

26) نور الدين علي المشهور بالملا علي القاري، الموضوعات الكبرى، تح: محمد الصبّاغ، 1391هـ - 1971م، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

27) يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة: 1394 هـ - 1974 م.